

Abu Dhabi Commercial Bank

Abu Dhabi Commercial Bank confirmed that the value of its loan portfolio reached AED112 billion by the end of the first quarter.

There are 1 clipping(s) in 3 part(s) with summary available in: English

Published on: 6/14/2009
Section: Business
Edition: 91
Page: 1-7-6
Size: 24 cc, 352 cc, 352 cc
Ad Value: \$15,858.00

Name: Alroya Aleqtissadiya
Country: United Arab Emirates
Language: Arabic
Circulation: 20,000
Distribution: AE

112 ملياراً قروض «أبوظبي التجاري»

21 بالمئة لقطاع الخدمات، و7.5 بالمئة لقطاعات أخرى.

وعن التمويل الإسلامي قال «إن عمليات التمويل الإسلامي لدينا شهدت تطوراً مهماً، حيث بلغت قيمة هذه التمويلات 131.2 مليون درهم مع نهاية الربع الأول من 2009 مقابل 46.2 مليون درهم بنهاية 2008، أي بارتفاع نسبته 184 بالمئة. كما بلغ حجم الودائع الإسلامية 7 مليارات درهم تقريباً. ويصل حجم المحفظة الاستثمارية لدى بنك «أبوظبي التجاري» إلى 3.035 مليار درهم، حسب قول عريقات، و57 بالمئة منها سندات، و13.5 بالمئة أسهم، و10.8 بالمئة أوراق مالية حكومية، و3.5 بالمئة صناديق استثمارية. ويؤكد أن حجم المخاطر في المحفظة الاستثمارية في الخارج بلغ 927 مليون درهم، جرت تغطية 512 مليون درهم منها، أي حوالي 55 بالمئة من حجم هذه المخاطر، أما القيمة المتبقية والبالغة 400 مليون درهم فمن السهل تغطيتها إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. (التفاصيل ص6-7)

علي أسعد - أبوظبي

أكد علاء عريقات الرئيس التنفيذي لبنك «أبوظبي التجاري» أن قيمة محفظة القروض لدى البنك وصلت إلى 112 مليار درهم تقريباً في نهاية الربع الأول من 2009، بنمو نسبته 1 بالمئة مقارنة بنهاية العام 2008، وهي محفظة جيدة. وحجم المخصصات والاحتياطيات التي أخذتها إدارة البنك لمواجهة أي مخاطر مستقبلية في المحفظة بلغ 2.382 مليار درهم، أي ما نسبته 2.1 بالمئة من حجم المحفظة. وأضاف أن هذه المخصصات والاحتياطيات تهدف إلى تعزيز الملاءة وتأتي تحسباً لأي مخاطر مستقبلية.

وشدد عريقات على استمرار إدارة البنك في توفير المزيد من المخصصات لمواجهة أي مخاطر مستقبلية، وأشار إلى أن المحفظة تتضمن 20.6 بالمئة لتمويل القطاع العقاري والإنشاءات، و31.9 بالمئة للأفراد، و12 بالمئة للمؤسسات المالية، و3.4 بالمئة لقطاع النقل، و2.9 بالمئة لقطاع الطاقة والصناعة،

112 مليار درهم محفظة القروض 21% من

على أسعد - أبوظبي

شهد العالم تاريخياً العديد من الأزمات الاقتصادية، كان القاسم المشترك بين معظمها ثلاثة عوامل رئيسة أدت إلى حدوث حالات تهاطل اقتصادي عالمي؛ تراجع أسعار العقارات، هبوط الأسهم، وانخفاض مستويات السيولة. بيد أن هذه العوامل الثلاثة لم تجتمع سوى في خمس أزمات عالمية فقط، منها تلك التي شهدناها اليوم، ما يدل على مدى عمق الأزمة الحالية واتساع رقعتها. يقول علاء عريقات، الرئيس التنفيذي لبانك أبوظبي التجاري، في حديث خاص إلى الرؤية الاقتصادية، إن الأزمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم، كان لها التأثير الأكبر والأعمق على القطاع المصرفي وعلى الأسواق المالية التي تشكل جزءاً من المنظومة الاقتصادية العالمية، وذلك بعد المكسرات الآثار المترتبة عليها على القطاع المصرفي في دولة الإمارات، والذي يضم أكثر من 50 مؤسسة مالية مصرفية ومصرفية وطنية وأجنبية تعمل في السوق المحلية، حيث تأثرت جميعاً من نقص في السيولة وتراجع في مستوى الثقة، وهذا يلعب في ظل التراجع إلى حلتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ومن هنا، يضيف عريقات، جاء التحرك الحكومي السريع والإيجابي من قبل الجهات المعنية بالشأن المالي والتشريعي والاقتصادي بشكل عام، وعلى رأسها مصرف الإمارات المركزي ووزارة المالية وداخراً مالية أبوظبي، هذا التحرك الذي حل في طياته تفعلاً عميقاً وديارياً تامة بأبعد الحلول لتجاوز الأزمة والتغلب من آثارها على الأسواق المالية، من خلال جملة من الإجراءات والقرارات التي تم اتخاذها لتجاوز الأزمة والتغلب إلى أدنى حد ممكن من آثارها على الاقتصاد الوطني.

الدعم الحكومي للبنوك

يقول عريقات إنه ومنذ بداية الأزمة، قرر المصرف المركزي تخصيص 50 مليار درهم كضمان للبنوك والسماح لها بعمليات السحب على المكشوف لمعالجة نقص السيولة على المدى القصير. كما قامت الحكومة الاتحادية عبر وزارة المالية وبالتنسيق مع المصرف المركزي بخص 50 مليار درهم للبنوك الوطنية تم تحويلها إلى الشق الثاني من رأس المال، وذلك من أصل 70 مليار درهم وضعتها الحكومة الاتحادية كضمان لدعم السيولة لدى البنوك، وجاء قيام حكومة أبوظبي بخص 18 مليار درهم لتغطية البنوك الوطنية التي لا يغطيها الشق الثاني من رأس المال مقابل إصدار هذه البنوك ضمانات لصالح حكومة أبوظبي، ليسر من أهمية هذه الإجراءات الضمنية التي كان لها أثر كبير في إعادة الاستقرار إلى السوق المصرفية.

ويضيف أن ضخ هذه الأموال، انعكس تحسناً في مستوى السيولة لدى البنوك، وتعددياً السيولة ما بين البنوك، كما رفع معدل كفاءة رأس المال إلى ما يقارب 20 بالمئة لدى الكثير من البنوك الوطنية، ما أدى بدوره إلى تعزيز وزيادة قدرة البنوك هذه البنوك المتعددة الأقسام للمضي في الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار يوضح عريقات أن معدل كفاءة رأس المال لدى بنك أبوظبي التجاري ارتفع إلى 19.6 بالمئة على عتبة الدعم الحكومي التي تقدمها والبالغ 10.6 مليار درهم (بواقع 4 مليارات درهم من حكومة أبوظبي و6.0 مليار درهم من الحكومة الاتحادية).

صورة أفضل

يؤكد عريقات أن الحكومة وفي سياق جهودها الرامية إلى إعادة الثقة في السوق المالية والمصرفية إلى ما كانت عليه قبل خريف 2008، قررت ضخ السيولة في القطاع، وهو القرار الذي جاء متوافقاً مع قرارها ضمان الودائع، ليشكل هذا القرار مساهمة قوية منها في دعم استقرار البنوك في استقطاب الودائع من العملاء وإن كان بدرجة أقل، الأمر الذي خفف من وطأة الانهيار الناتجة عن رغبة العملاء في سحب أموالهم من البنوك، وسكن المؤسسات المصرفية من الأزمة. وقد قدمت البنوك والبنوك والشركات، وكان مع أربع أرباب الربح المحيطة مقارنة مع أربع أرباب الربح المحيطة مع الأزمة، وهو ما يعتبر إشارة واضحة على تحسن الأداء ونهاية المرحلة الصعبة، ويؤكد في الوقت ذاته على أن الأضواء في الأزمة قد انتهى، وحول ما يثار عن إمكانية اندماج بعض البنوك في ظل الظروف التي تفرضها الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على السوق المحلية، يقول عريقات، إن الاندماج ليس هدفاً بحد ذاته، بل هو وسيلة لتقوية المؤسسات ورفع قدراتها التنافسية بما يؤدي إلى مردود إيجابي على المؤسسات المندمجة والاقتصاد الوطني، ويضيف أن أي اندماج وما قد نشأ عنه من وحدات مالية ومصرفية كبيرة، لا يعطي المؤسسة الجديدة بالضرورة القدرة على المنافسة أو يقلل الصعوبات التي قد تواجهها في مرحلة الأزمات، بل إن هناك مؤسسات صغيرة أثبتت قدرتها



الودائع ومحفظة القروض، ويوضح بقوله: «حتى الودائع لدى البنوك هي قصيرة الأجل، فأطولها في هذه الأيام مدته سنة، وفي المقابل فإن أقصر القروض مدته سنة، وما يضاعف ضغوطاً على البنوك تتعلق بكمية ملاءمة مصادر الأموال قصيرة الأمد مع متطلبات البنوك والتزاماتها بتوفير التمويل اللازم للعمال، ومدد فوجوه». ويضيف عريقات إلى أن الفجوة في معادلة القروض إلى الودائع، تشمل أحد الاختلالات التي تحتاج إلى معالجة بشكل جيد، علماً أن هذه الفجوة قد بدأت تنصل عما كانت عليه سابقاً. كما أن هذا الاختلال يشكل عبئاً يولدان المزيد من الضغوط على البنوك، خصوصاً أن تكلفة المودعين تصل إلى 70 بالمئة من إجمالي النفقات لدينا، ويضيف: «نمكف الآن على إعادة هيكلة الوظائف والموظفين وفق معايير الحاجة والكفاءة والتأجيل، ونقوم بإعادة الهيكلة وترشيح النفقات في مجالات أخرى تمثل في التزام الموظفين بإجراءات ترقية، الاتفاق وتحسين التوظيف الأفضل والأقل كلفة، ومزيداً البشرية المالية، بحيث تكون المنظمة العمدة من هذا التوظيف عاليه، ويؤكد أن البنك لم يتم بالاتفاق مع موظفيه، ولا يوجد لدينا خطط بهذا الشأن، بل إننا نحرمون على عدم تحصيل الاقتصاد الوطني كافة إيجابيات في مثل هذه الظروف، ويضيف في معرض تعليقه على الأزمة الاقتصادية، «لن نستطيع أن نلتمز التوسع في عمليات التوظيف من خارج البنك، بل نسوم بإعادة توزيع الوظائف والموظفين الموجودين لدينا، فيما يخصهم، بما يخدم التسييم بأهمهم المراد القيام به، وبالتالي يمكننا معالجة، ولكن بما لا

على المنافسة ومواجهة التحديات في ظل الأزمات، والأزمة العالمية الحالية لم تكن لتعنا تجربة واقعية واسعة لعمليات اندماج مؤسسات مالية مصرفية، بل شاهدنا سقوط بعض المؤسسات العالمية الكبرى المنتشرة وإشهار إفلاسها، حيث وصل عدد البنوك الأمريكية التي أعلنت إفلاسها إلى أكثر من 35 بنكاً. كما أن الحجم الكبير لمؤسسات مالية مصرفية مثل (ليمان براذرز) لم يمنحها من الأخلاق في مواجهة الصعوبات، وفي هذا السياق، فإن عامل كبير جمع المؤسسة أو سفيره، لا يعتبر في رأي عريقات العامل الرئيس للمحدد لتراجع وقد تجاوزت هذه المؤسسة على مواجهة التحديات، بل إن أبرز العوامل المحددة للنجاح في هذا الجانب تتمثل في نوعية موجوداتها بشكل المؤسسة وإدارة موجوداتها بكفاءة، وكيفية التعامل مع المخاطر التي قد تتعرض لها، والقدرة على امتصاص هذه المخاطر والصدمات، ويؤكد أنه لا بد أن يكون الاندماج قائلاً على أسس واضحة، واستراتيجية واضحة، ولا يكتفي له التراجع، وأعتقد أن وضع القطاع المصرفي في الإمارات قوي، ولديه القدرة والكفاءة المالية لتجاوز التحديات والتغلب على الصعاب، ويؤكد أن عمدة الاندماج قد لا تزيد لكفاءة المؤسسة الجديدة، إلا إذا أُريدت في تخفيض النفقات، وخفضة خاصة تلك المتعلقة بالعمالة التي تشكلت البنوك من إنقاذ البنوك، بل من هذه الظروف، لا يحسن اقتصادنا الوطني إلى تحسن كفاءة وأجزاء الاستثناء من عدد كبير من الموظفين، وفي النهاية، فإن قرار الدمج بين هذا البنك وذاك يعود إلى مديريه وأصحاب البنوك الذين يكون لهم القرار النهائي بالاتفاق من عدمه.

بمس حق ومزايها المودعين. لأن الاستثناء، عن المودعين لا تعابيات إجماعية وأثار اقتصادية لا تسمح الظروف الحالية تحملها، خصوصاً أن تكلفة المودعين تصل إلى 70 بالمئة من إجمالي النفقات لدينا، ويضيف: «نمكف الآن على إعادة هيكلة الوظائف والموظفين وفق معايير الحاجة والكفاءة والتأجيل، ونقوم بإعادة الهيكلة وترشيح النفقات في مجالات أخرى تمثل في التزام الموظفين بإجراءات ترقية، الاتفاق وتحسين التوظيف الأفضل والأقل كلفة، ومزيداً البشرية المالية، بحيث تكون المنظمة العمدة من هذا التوظيف عاليه، ويؤكد أن البنك لم يتم بالاتفاق مع موظفيه، ولا يوجد لدينا خطط بهذا الشأن، بل إننا نحرمون على عدم تحصيل الاقتصاد الوطني كافة إيجابيات في مثل هذه الظروف، ويضيف في معرض تعليقه على الأزمة الاقتصادية، «لن نستطيع أن نلتمز التوسع في عمليات التوظيف من خارج البنك، بل نسوم بإعادة توزيع الوظائف والموظفين الموجودين لدينا، فيما يخصهم، بما يخدم التسييم بأهمهم المراد القيام به، وبالتالي يمكننا معالجة، ولكن بما لا

على المنافسة ومواجهة التحديات في ظل الأزمات، والأزمة العالمية الحالية لم تكن لتعنا تجربة واقعية واسعة لعمليات اندماج مؤسسات مالية مصرفية، بل شاهدنا سقوط بعض المؤسسات العالمية الكبرى المنتشرة وإشهار إفلاسها، حيث وصل عدد البنوك الأمريكية التي أعلنت إفلاسها إلى أكثر من 35 بنكاً. كما أن الحجم الكبير لمؤسسات مالية مصرفية مثل (ليمان براذرز) لم يمنحها من الأخلاق في مواجهة الصعوبات، وفي هذا السياق، فإن عامل كبير جمع المؤسسة أو سفيره، لا يعتبر في رأي عريقات العامل الرئيس للمحدد لتراجع وقد تجاوزت هذه المؤسسة على مواجهة التحديات، بل إن أبرز العوامل المحددة للنجاح في هذا الجانب تتمثل في نوعية موجوداتها بشكل المؤسسة وإدارة موجوداتها بكفاءة، وكيفية التعامل مع المخاطر التي قد تتعرض لها، والقدرة على امتصاص هذه المخاطر والصدمات، ويؤكد أنه لا بد أن يكون الاندماج قائلاً على أسس واضحة، واستراتيجية واضحة، ولا يكتفي له التراجع، وأعتقد أن وضع القطاع المصرفي في الإمارات قوي، ولديه القدرة والكفاءة المالية لتجاوز التحديات والتغلب على الصعاب، ويؤكد أن عمدة الاندماج قد لا تزيد لكفاءة المؤسسة الجديدة، إلا إذا أُريدت في تخفيض النفقات، وخفضة خاصة تلك المتعلقة بالعمالة التي تشكلت البنوك من إنقاذ البنوك، بل من هذه الظروف، لا يحسن اقتصادنا الوطني إلى تحسن كفاءة وأجزاء الاستثناء من عدد كبير من الموظفين، وفي النهاية، فإن قرار الدمج بين هذا البنك وذاك يعود إلى مديريه وأصحاب البنوك الذين يكون لهم القرار النهائي بالاتفاق من عدمه.

تطوير أدوات الدين

يقول الرئيس التنفيذي لبانك أبوظبي التجاري، إن السوق المحلية مازالت في طليعة الأدوات المالية والاستثمارية، مع التأكيد على أن نوع تلك الأدوات في الأسواق المحلية يعتبر عاملاً أساسياً في توجيه التسييم للمؤسسات المالية وللشركات الأخرى لوفاء لالتزاماتها مع المودعين، ويضيف: «نمكف الآن على إعادة هيكلة الوظائف والموظفين وفق معايير الحاجة والكفاءة والتأجيل، ونقوم بإعادة الهيكلة وترشيح النفقات في مجالات أخرى تمثل في التزام الموظفين بإجراءات ترقية، الاتفاق وتحسين التوظيف الأفضل والأقل كلفة، ومزيداً البشرية المالية، بحيث تكون المنظمة العمدة من هذا التوظيف عاليه، ويؤكد أن البنك لم يتم بالاتفاق مع موظفيه، ولا يوجد لدينا خطط بهذا الشأن، بل إننا نحرمون على عدم تحصيل الاقتصاد الوطني كافة إيجابيات في مثل هذه الظروف، ويضيف في معرض تعليقه على الأزمة الاقتصادية، «لن نستطيع أن نلتمز التوسع في عمليات التوظيف من خارج البنك، بل نسوم بإعادة توزيع الوظائف والموظفين الموجودين لدينا، فيما يخصهم، بما يخدم التسييم بأهمهم المراد القيام به، وبالتالي يمكننا معالجة، ولكن بما لا

أموال طويلة الأجل

يقول عريقات إن السيولة قصيرة الأمد متوافرة ما بين البنوك، وبأنها فإن سعر الفائدة المودعين من خارج البنك، بل نسوم بإعادة توزيع الوظائف والموظفين الموجودين لدينا، فيما يخصهم، بما يخدم التسييم بأهمهم المراد القيام به، وبالتالي يمكننا معالجة، ولكن بما لا

يقول عريقات إن السيولة قصيرة الأمد متوافرة ما بين البنوك، وبأنها فإن سعر الفائدة المودعين من خارج البنك، بل نسوم بإعادة توزيع الوظائف والموظفين الموجودين لدينا، فيما يخصهم، بما يخدم التسييم بأهمهم المراد القيام به، وبالتالي يمكننا معالجة، ولكن بما لا

يقول عريقات إن السيولة قصيرة الأمد متوافرة ما بين البنوك، وبأنها فإن سعر الفائدة المودعين من خارج البنك، بل نسوم بإعادة توزيع الوظائف والموظفين الموجودين لدينا، فيما يخصهم، بما يخدم التسييم بأهمهم المراد القيام به، وبالتالي يمكننا معالجة، ولكن بما لا

يقول عريقات إن السيولة قصيرة الأمد متوافرة ما بين البنوك، وبأنها فإن سعر الفائدة المودعين من خارج البنك، بل نسوم بإعادة توزيع الوظائف والموظفين الموجودين لدينا، فيما يخصهم، بما يخدم التسييم بأهمهم المراد القيام به، وبالتالي يمكننا معالجة، ولكن بما لا

يقول عريقات إن السيولة قصيرة الأمد متوافرة ما بين البنوك، وبأنها فإن سعر الفائدة المودعين من خارج البنك، بل نسوم بإعادة توزيع الوظائف والموظفين الموجودين لدينا، فيما يخصهم، بما يخدم التسييم بأهمهم المراد القيام به، وبالتالي يمكننا معالجة، ولكن بما لا

70% من معاملاتنا تتم إلكترونياً ومستمر

في الاستثمار بالأنظمة المصرفية الإلكترونية

2.4 مليار درهم

مخصصات لمواجهة

الأي مخاطر مستقبلية

يقول عريقات إن السيولة قصيرة الأمد متوافرة ما بين البنوك، وبأنها فإن سعر الفائدة المودعين من خارج البنك، بل نسوم بإعادة توزيع الوظائف والموظفين الموجودين لدينا، فيما يخصهم، بما يخدم التسييم بأهمهم المراد القيام به، وبالتالي يمكننا معالجة، ولكن بما لا

يقول عريقات إن السيولة قصيرة الأمد متوافرة ما بين البنوك، وبأنها فإن سعر الفائدة المودعين من خارج البنك، بل نسوم بإعادة توزيع الوظائف والموظفين الموجودين لدينا، فيما يخصهم، بما يخدم التسييم بأهمهم المراد القيام به، وبالتالي يمكننا معالجة، ولكن بما لا

يقول عريقات إن السيولة قصيرة الأمد متوافرة ما بين البنوك، وبأنها فإن سعر الفائدة المودعين من خارج البنك، بل نسوم بإعادة توزيع الوظائف والموظفين الموجودين لدينا، فيما يخصهم، بما يخدم التسييم بأهمهم المراد القيام به، وبالتالي يمكننا معالجة، ولكن بما لا

ذكي لبنك «أبوظبي التجاري»:

ها للعقارات والإنشاءات و32% للأفراد



“
البنوك بحاجة إلى مصادر
أموال طويلة الأمد لمواجهة
متطلبات تمويل المشاريع

“
أصدرنا 27.5 مليار درهم
سندات طويلة الأجل باليورو
والدولار لمواجهة تمويلات
مستقبلية طويلة الأجل

“
المؤشرات المالية في الربع
الأول تعطي صورة أفضل
للبنوك والاقتصاد الوطني

“
الاستحواد على 25%
من بنك RHB، الماليزي
استثمار جيد ينعكس على
أرباحنا في 2009



علام عريقات في سطور

- مصري إماراتي، يتمتع بخبرة عملية تزيد على 18 عاماً في مجال الأعمال الأساسية للبنوك والمؤسسات المالية وإدارة عمليات إعادة هيكلية المشاريع.
- شغل عريقات العديد من المناصب القيادية في مؤسسات مالية عالمية مرموقة مثل «سيتي بنك» و«ستاندرد تشاترزد بنك» وغيرها. وكان التحق ببنك «أبوظبي التجاري» في العام 2004، حيث شغل خلال تلك الفترة المنصب نائب الرئيس التنفيذي، قبل توليه مسؤولية إدارة البنك بتعيينه نائباً للرئيس التنفيذي ونصراً لمركز الإدارة.
- ابتداءً من مهامه ومسؤولياته في بنك «أبوظبي التجاري»، يشغل عريقات المنصب التالي:
- عضو مجلس إدارة شركة «أبوظبي الوطنية للتأمين».
- عضو مجلس إدارة «ماستركارد».
- عضو مجلس إدارة «مستشار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».
- هي المساس عضو من مارس 2008، تسلم عريقات جائزة «المصرف الواعد» في منطقة الخليج العربي، العام 2007 من مجلة «أسبان بانكر».

تصعب على منح الأولوية إلى السوق المحلية، والاستثمار في عملية توطين الوظائف، مشيراً إلى أن نسبة التوطين وصلت إلى 31 بالمئة خلال العام 2008، أي ما يعادل 700 موظف من مواطني الدولة، ويشير في هذا الصدد إلى دور تابعة (أكاديمية إماراتي)، وهي أكاديمية خاصة تابعة للبنك تعنى بتطوير الموظفين المواطنين وتمتية مهاراتهم في جميع مجالات الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية.

أما بخصوص احتياجات البنك من الموظفين لاجتيازات التوسع في شبكة فروعه وأعماله، فيقول: «مخططنا حسب على إعادة توزيع الموظفين على فروعنا وبنوكنا في الإمارات لدينا بالشكل الأمثل وبما يؤتي إلى رفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية والربحية دون الحاجة إلى استقطاب موظفين من خارج البنك».

ويشير إلى أن البنك يركز أيضاً على التوسع في مجال تقديم الخدمات المالية والمصرفية من خلال القنوات الإلكترونية والاستثمار في أنظمة هذا القطاع التي باتت أعمال البنك تعتمد بالعمق من المعاملات المصرفية كافة في البنك تتم من خارج الفروع وغير القنوات الإلكترونية، سواء الإنترنت أو الرسائل النصية القصيرة أو مركز الاتصال.

وأما عدد العملاء الذين يتعاملون من هذه القنوات فيجب أن 300 ألف عمل. منهم 91 ألفاً يتفقدون معاملاتهم المصرفية عبر الإنترنت، و210 ألف

للموازنة الموضوعة بل أفضل من المتوقع، ما سيمكن إيجاباً على أصول بنك «أبوظبي التجاري» وأرباحه للعام الجاري، حسب ما يؤكد الرئيس التنفيذي لبنك «أبوظبي التجاري»، والذي يقول: «فمننا بالتوسع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، عبر تأسيس شركة (أبوظبي التجاري للتأمين الإسلامي) برأسمال 200 مليون درهم، للوفاء بمتطلبات معالمتنا الذين يرغبون في الحصول على هذا النوع من الخدمات والمنتجات وعلى أساس مدى حاجة البنك لأي نوع من أنواع الاستثمارات، فإننا مستعدون في دراسة جميع الفرص الاستثمارية المتاحة في ظل هذه الظروف».

190 ألف بطاقة ائتمان

وعن سوق بطاقات الائتمان، يقول عريقات إن محطة بطاقات الائتمان لدى البنوك في السوق المحلية قد تواجده بعض الضغوط السلبية نظراً إلى أن مستخدمي هذه البطاقات في هذه الظروف يعانون من صعوبة التسديد لالتزاماتهم لحوادث أخرى ومنها أضراراً فروعاً للسيارات المحرقة في سلم أولويات العملاء، ولكنه يشير إلى أن تلك البطاقات بسيطة نسبياً وتتصل إلى 24 بالمئة أو أكثر لدى بعض البنوك، كما أن مخاطر هذه البطاقات موزعة بشكل جيد، ويقول عريقات نحن في بنك «أبوظبي التجاري» من أكثر البنوك نمواً في هذه السوق الحيوية، ولدينا 190 ألف بطاقة ائتمان، ويصل حجم محفظتنا إلى 1.25 مليار درهم سنهد إلى قاعدة واسعة وكبيرة من معالمتنا الذين تلقى بهم.

المعاملات الإلكترونية

حول الخلل التطويرية لدى بنك «أبوظبي التجاري»، يقول عريقات إنها

بالمنة من المحفظة الاستثمارية مستثمرة في سندات خاصة بشركات وطنية قوية، كان آخرها شراء جزء من الإصدار الأخير لأسهم شركة «الدار العقارية».

محفظة التمويل

وحول أداء القطاع المصرفي في الدولة، يقول عريقات إن نمو أصول البنوك، وخصوصاً محافظة القروض لديها، يمثل مصدرًا رئيساً لأرباح هذا القطاع، ويضيف: «أن البنك الذي يتجه في إعادة تقييم محفظة قروضه مع أخذ معدل الفائدة على الودائع وكلفة الأموال والمخاطر المستقبلية بعين الاعتبار، سوف يتفوق زياداً أرباح محفظة قروضه بمجرد النظر من حجمها، وفي الواقع استطاعت بنوك البنوك إعادة تقييم الفوائد في محافظها بشكل ملائم وتناسفي في ظل هذه الظروف التي تنتهج فيها سياسة انتقائية ومدروسة في تقديم القروض، خلافاً لما كان عليه الوضع في السابق».

صفقة (RHB) توتي شمارها

يعمل بنك «أبوظبي التجاري» بشكل جيد على إقامة شراكات جديدة تفصح فروعاً وأفاق عمل واحدة، مثل الشراكة مع شركة «مبادلة للتجارة وشركات الدار العقارية» و«مصرف الممثلة» في تأسيس شركة «أبوظبي للتأمين» برأسمال 500 مليون درهم، وفي هذا السياق، استحوذ بنك «أبوظبي التجاري» على 25 بالمئة من بنك (RHB) الماليزي - رابع أكبر مجموعة بنوك ماليزيا - عام 2008. وقد جاء أداء هذا الاستثمار وفقاً

تضمن 20.6 بالمئة تمويل القطاع العقاري والإنشاءات، و31.9 بالمئة للأفراد، و12 بالمئة للخدمات المالية، و3.4 بالمئة للقطاع النقل، و2.9 بالمئة لقطاع الطاقة والصناعة، و21 بالمئة لقطاع الخدمات، و7.5 بالمئة لقطاع آخر.

وتضمن 20.6 بالمئة تمويل القطاع العقاري والإنشاءات، و31.9 بالمئة للأفراد، و12 بالمئة للخدمات المالية، و3.4 بالمئة للقطاع النقل، و2.9 بالمئة لقطاع الطاقة والصناعة، و21 بالمئة لقطاع الخدمات، و7.5 بالمئة لقطاع آخر.

محفظة الاستثمارية

يصل حجم المحفظة الاستثمارية لدى بنك «أبوظبي التجاري» إلى 3.035 مليار درهم، حسب ما يقول عريقات، 57 بالمئة منها سندات، و13.5 بالمئة أسهم، و10.8 بالمئة أوراق مالية حكومية، و3.5 بالمئة صناديق استثمارية، ويؤكد أن حجم المخاطر في المحفظة الاستثمارية في الخارج بلغ 927 مليون درهم، جرت تعمية 512 مليون درهم منها، أي حوالي 55 بالمئة من حجم هذه المخاطر، أما القيمة المتبقية والبالغة 400 مليون درهم فمن السهل تغطيتها إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، والتجرب بالذكر أن هذه الاستثمارات مستمرة في أداها الجيد، ولم تتعرض للانحلال، إلا أن السوق الثانوية ضئيلة ولا تصعب معها في الوقت الحالي نظراً لانخفاض السيولة، ويقول عريقات إن 57

ويشير عريقات إلى أبرز الخطوات التي اتخذها بنك «أبوظبي التجاري» في معرض سعيه لتولاء باحتياجات عملائه وتلبية متطلباتهم، فضلاً عن متطلبات مشاريع البنك المستقبلية، حيث تم طرح برامج إصدار سندات باليورو والدولار الأمريكي و«ملاحة أخرى» وأصبحت قيمة هذه المحفظة أكثر من 27.5 مليار درهم، ويقول: «أعتقد بأن معيار التسهيلات القروض إلى قاعدة مصادر أموال البنوك (Loans to Stable) هو المعيار القياسي المقدم على الرضا، بالاتزامات والالتزامات تجاه البنوك، ومن هنا وقفنا لهذا المعيار، فإن النسبة تصل إلى 95 بالمئة لدى بنك «أبوظبي التجاري»».

مخصصات احتياطيية

وحول محفظة القروض والتسهيلات لدى بنك «أبوظبي التجاري» يقول عريقات: «وصلت قيمة هذه التسهيلات 131.2 مليون درهم من نهاية الربع الأول من 2009 مقابل 46.2 مليون درهم بنهاية 2008، أي بارتفاع نسبته 184 بالمئة، كما بلغ حجم الودائع الإسلامية 7 مليارات درهم تقريباً».

ويشدد عريقات على استمرار إدارة البنك بالعمق من المخصصات لمواجهة أي مخاطر مستقبلية، ويشير إلى أن المحفظة

عمل مسجلين في الخدمات المصرفية الهادفة من بنك «أبوظبي التجاري»، كما يستقبل مركز الائتمان نحو 400 ألف مكالمات عبر الهاتف شهرياً.

ويختتم عريقات حديثه بالنقول: «ننظر بأهمية كبيرة إلى استمرار في الاستثمار في أنظمة الخدمات المصرفية الإلكترونية وكل ما يندرج في تلك الأنظمة المتعلقة بإدارة المخاطر وكفاءة عميل الأموال، بما يقدم تحسين وتطوير أعمالنا والحفاظ على أمن المعلومات وتحقيق أعلى درجات الحماية لمعاملتنا».

190 ألف بطاقة ائتمان وحجم محفظتها 1.25 مليار درهم

7 مليارات درهم حجم الودائع الإسلامية لدى «أبوظبي التجاري»

3 مليارات درهم حجم محفظتنا الاستثمارية 57% منها سندات

محفظة التمويل 27.5 مليار درهم

محفظة التمويل 27.5 مليار درهم